البنـــك المركـــزي الأردنـــي

أحدث التطورات النقدية والاقتصادية في الأردن

التقرير الشهري لدائرة الأبحاث

تشرين أول 2024

البنك المركزي الأردني
هاتف: 4630301 (6 962)
فاكس: 4639730 / 4638889 (6 962)
ص. ب 37 عمان 11118 الأردن
الموقع الألكتروني: http://www.cbj.gov.jo
البريد الألكتروني: redp@cbj.gov

مستوى التصنيف: عام

classification level: public

رؤيتنا

الاستمرار في الحفاظ على الاستقرار النقدي والمالي بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المملكة.

رسالتنا

المحافظة على الاستقرار النقدي المتمثل في استقرار سعر صرف الدينار الأردني واستقرار المستوى العام للأسعار والمساهمة في توفير بيئة استثمارية جاذبة ومحفزة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال توفير هيكل أسعار فائدة ملائم وتطبيق سياسات رقابية احترازية جزئية وكلية تساهم في تحقيق الاستقرار المصرفي والمالي بالإضافة إلى توفير أنظمة مدفوعات وطنية آمنة وكفوءة وتعزيز الاشتمال المالي وحماية المستهلك المالي وفي سبيل ذلك يوظف البنك موارده البشرية والمالية والمادية والتقنية والمعرفية بالشكل الأمثل.

قيمنا الجوهرية

- الانتماء: الإخلاص والحس بالمسؤولية والالتزام تجاه المؤسسة والعاملين فيها والمتعاملين معها.
- النزاهة: التعامل بأعلى معايير المهنية والمصداقية لضمان المساواة وتكافؤ الفرص لكافة شركاء البنك والمتعاملين معه والعاملين فيه.
- التميز: نصنع فرقاً في جودة الخدمات المقدمة وفق المعايير والممارسات الدولية.
- التدريب والتعلم المستمر: نسعى بشكل مستمر إلى الارتقاء بالمستوى العلمي والمهني ليتماشى مع أحدث الممارسات الدولية.
- الشفافية: التقيد بالمعايير المهنية والقواعد الخاصة بالإفصاح عن المعلومات والمعارف وتبسيط وتوضيح الإجراءات والسياسات.
- المشاركة: نعمل معاً بروح الفريق على كافة المستويات لضمان تحقيق الأهداف الوطنية والمؤسسية بكفاءة عالية.

المحتويـــات

	الخلاصة التنفيذية	1
أولاً	القطاع النقدي والمصرفي	3
ثانياً	الانتاج والأسعار والتشغيل	13
ثالثاً	المالية العامـــــــــة	21
رابعاً	القطاع الخارجـــــــي	35

الخلاصـــة التنفيذيـــة

الإنتاج والأسعار والتشغيل

سجل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) نمواً حقيقياً نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. وارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4%، مقابل 22.3% خلال ذات الربع من عام 2023.

القطاع النقدي والمصرفي

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 20,239.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 44,883.5 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 34,734.2 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 46,345.9 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 2,374.0 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023.

المالية العامة

سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,275.2 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,184.9 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. أمّا في مجال المديونية العامة، فقد ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,320.7 مليون دينار ليبلغ 23,810.6 مليون دينار (63.8% من GDP). كما ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بمقدار 842.0 مليون دينار، ليصل 19,533.8 مليون دينار (52.2% من GDP). وبناءً عليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آب 2024 ليصل إلى 43,344.4 مليون دينار (116.1% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار(113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يصل إلى 14,761.9 مليون دينار (39.6% من GDP). أما الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,046.4 مليون دينار (51.0% من GDP). وعليه، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,808.3 مليون دينار (90.6% من GDP مقابل 89.2% من GDP في نهاية عام 2023).

القطاع الخارجي

ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 1.9% لتبلغ 5,366.0 مليون دينار، في حين ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8% لتبلغ 10,742.1 مليون دينار. وتبعاً لذلك، انخفض عجز الميزان التجاري بنسبة 0.3% ليصل إلى 5,376.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. وتشير البيانات الأولية إلى انخفاض مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.7% لتصل إلى 3,515.1 مليون دينار، وارتفاع مدفوعاته بنسبة 3.0% لتصل إلى 983.9 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. في حين تشير البيانات الأولية لتحويلات الأردنيين العاملين في الخارج إلى ارتفاعها خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.5% لتصل إلى 1,661.4 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023. كما أظهرت البيانات الأولية لميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 عجزاً في الحساب الجاري مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال ذات الفترة من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليصل إلى 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023. فيما سجل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع 396.0 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2023. وكذلك أظهر صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 ارتفاعًا في صافي التزامات المملكة نحو الخارج لتبلغ 38,107.9 مليون دينار وذلك مقارنة مع 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أولاً: القطاع النقدي والمصرفي

الخلاصــة

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 20,239.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.
- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 44,883.5 مليون دينار، مقابل 42,663.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 34,734.2 مليون دينار، مقابل 33,387.1 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 46,345.9 مليون دينار، مقابل 43,744.3 مليون دينار في نهاية عام 2023.
- ارتفعت أسعار الفائدة على كافة أنواع الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023. في المقابل، انخفضت أسعار الفائدة على كافة أنواع التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024، وذلك بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023، باستثناء سعر الفائدة على "الكمبيالات والأسناد المخصومة"، والذي شهد ارتفاعاً.

- بلغ الرقم القياسي العام المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 2,374.0 نقطة، مقابل 2,431.2 نقطة في نهاية عام 2023. كما بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 16,487.2 مليون دينار، مقابل 16,939.2 مليون دينار في نهاية عام 2023.

أهم المؤشـرات النقديـة

مليون دينار، ونسب النمو مقارنة بالعام السابق

2023		نهاية أيلول 2023	نهاية أيلول 2024
US$ 18,122.9	إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي*	US$ 17,289.7	US$ 20,239.2
5.0%		0.1%	11.7%
7.4	التغطية بالأشهر	7.1	8.1
42,663.1	السيولة المحلية	42,344.7	44,883.5
2.4%		1.6%	5.2%
33,387.1	التسهيلات الائتمانية	33,299.4	34,734.2
2.4%		2.2%	4.0%
29,324.0	تسهيلات القطاع الخاص (مقيم)	29,344.2	30,091.7
1.6%		1.6%	2.6%
43,744.3	إجمالي ودائع العملاء	43,289.2	46,345.9
3.9%		2.8%	5.9%
34,468.9	ودائع بالدينار	33,941.0	36,499.4
5.0%		3.3%	5.9%
9,275.4	ودائع بالعملات الأجنبية	9,348.2	9,846.6
0.1%		0.9%	6.2%
34,163.0	ودائع القطاع الخاص (مقيم)	34,011.5	35,957.3
2.9%		2.4%	5.3%
27,615.8	ودائع بالدينار	27,392.4	28,945.2
3.8%		3.0%	4.8%
6,547.1	ودائع بالعملات الأجنبية	6,619.1	7,012.1
-0.8%		0.2%	7.1%

* : بما فيها احتياطيات الذهب وحقوق السحب الخاصة.
المصدر : البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

الاحتياطيات الأجنبية

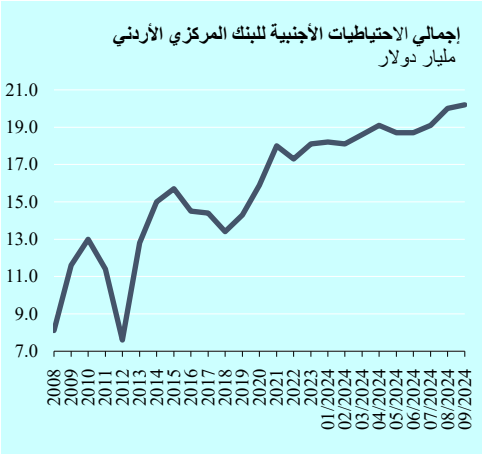

- بلغ رصيد إجمالي الاحتياطيات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 20,239.2 مليون دولار، ويكفي هذا الرصيد لتغطية مستوردات المملكة من السلع والخدمات لنحو 8.1 شهراً.

السيولة المحلية (M2)

- بلغت السيولة المحلية في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 44.9 مليار دينار، مقارنة مع 42.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.

◆ **تطورات مكونات السيولة المحلية والعوامل المؤثرة عليها في نهاية شهر أيلول من عام 2024:**

● **مكونات السيولة**

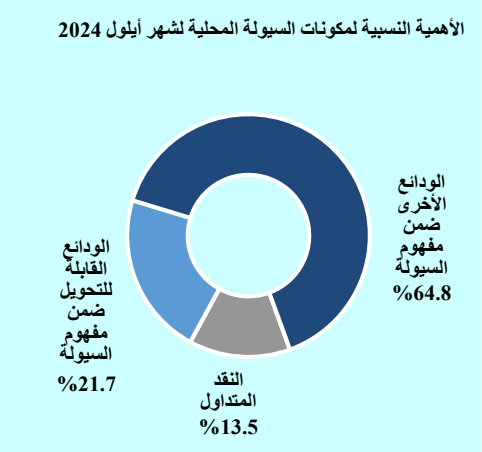

- بلغ حجم الودائع ضمن مفهوم السيولة في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 38.8 مليار دينار، بالمقارنة مع 36.5 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 36.9 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ حجم النقد المتداول في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 6.1 مليار دينار مقابل 5.8 مليار دينار في نهاية عام 2023.

العـوامل المـؤثـرة على السيولــة المحليــة

- بلغ رصيد صافي الموجودات المحلية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 35.4 مليار دينار، مقارنة مع 35.1 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، ومقابل 34.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- بلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 9.5 مليار دينار، مقارنة مع 7.3 مليار دينار خلال الفترة المماثلة من عام 2023، و7.9 مليار دينار في نهاية عام 2023. وبلغ رصيد صافي الموجودات الأجنبية للبنك المركزي في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 14.0 مليار دينار.

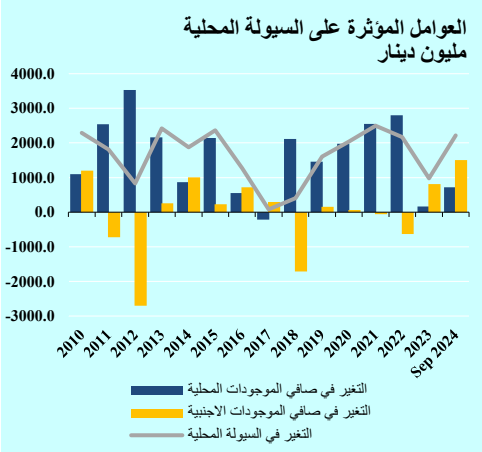

العوامل المؤثرة على السيولة المحلية

مليون دينار

2023		نهاية أيلول 2023	نهاية أيلول 2024
7,946.9	**الموجودات الأجنبية (صافي)**	**7,252.9**	**9,452.1**
12,387.6	البنك المركزي	11,683.3	13,990.4
-4,440.6	شركات الإيداع الأخرى	-4,430.4	-4,538.4
34,716.1	**الموجودات المحلية (صافي)**	**35,091.8**	**35,431.5**
16,103.5	الديون على القطاع العام (صافي)	15,839.1	16,965.7
1,613.8	الديون على الشركات المالية الأخرى	1,681.7	1,635.3
29,676.7	الديون على القطاع الخاص (مقيم)	29,674.1	30,517.2
-12,677.8	صافي العوامل الأخرى	-12,103.1	-13,686.7
42,663.1	**السيولة المحلية (M2)**	**42,344.7**	**44,883.5**
5,807.6	النقد المتداول	5,812.7	6,073.5
36,855.5	الودائع ضمن مفهوم السيولة	36,532.0	38,810.0

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

هيكل أسعار الفائدة

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية وإجراءات البنك المركزي:

- قام البنك المركزي بتاريخ 2024/9/22 بتخفيض أسعار الفائدة على كافة أدوات السياسة النقدية بمقدار 50 نقطة أساس، ويأتي هذا القرار للمرة الأولى بعد انتهاء دورة التشدد النقدي التي طبقها البنك المركزي منذ نهاية شهر آذار 2022، حيث قام البنك المركزي خلال عامي 2022 و2023 برفع أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية 11 مرة، وبواقع 500 نقطة أساس على كافة أدوات السياسة النقدية، و525 نقطة أساس على نافذة الإيداع لليلة واحدة، لتصبح أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية كما يلي:
  - سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي: 7.00%.
  - سعر إعادة الخصم: 8.00%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة: 7.75%
  - سعر فائدة نافذة الإيداع لليلة واحدة: 6.75%.
  - سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء لأجل أسبوع أو أكثر: 7.00%.
  - سعر الفائدة على شهادات الإيداع لأجل أسبوع: 7.00%.

كما واصل البنك المركزي تثبيت أسعار الفائدة التفضيلية لبرنامجه لإعادة تمويل القطاعات الاقتصادية الحيوية، والبالغ عددها عشر قطاعات، بقيمة 1.4 مليار دينار، عند 1.0% للمشاريع داخل محافظة العاصمة، و0.5% للمشاريع في باقي المحافظات، واستمرار ثباتها طيلة مدة القرض الذي يمتد لعشر سنوات.

أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية نهاية الفترة نسبة مئوية

2023		أيلول 2023	أيلول 2024
7.50	سعر الفائدة الرئيسي للبنك المركزي	7.50	7.00
8.50	إعادة الخصم	8.50	8.00
8.25	اتفاقيات إعادة الشراء لليلة واحدة	8.25	7.75
7.25	نافذة الإيداع لليلة واحدة	7.25	6.75
7.50	عمليات إعادة الشراء لأجل أسبوع ولأجل شهر	7.50	7.00
7.50	أسعار الفائدة على شهادات الايداع لأجل اسبوع	7.50	7.00

المصدر: البنك المركزي الأردني / النشرة الاحصائية الشهرية.

أسعـار الفائـدة في السـوق المصرفـي:

أسعـار الفـائـدة علـى الـودائـــــع:

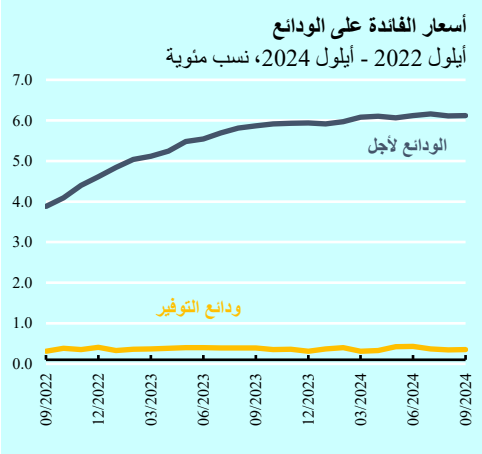

- الودائع لأجل: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع لأجل في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 6.12%، ليرتفع بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع التوفير: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على ودائع التوفير في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق، ليبلغ 0.35%، ليرتفع بذلك بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.
- ودائع تحت الطلب: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الودائع تحت الطلب في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار نقطة أساس واحدة عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 0.71%، ليرتفع بذلك بمقدار 18 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة على التسهيلات:

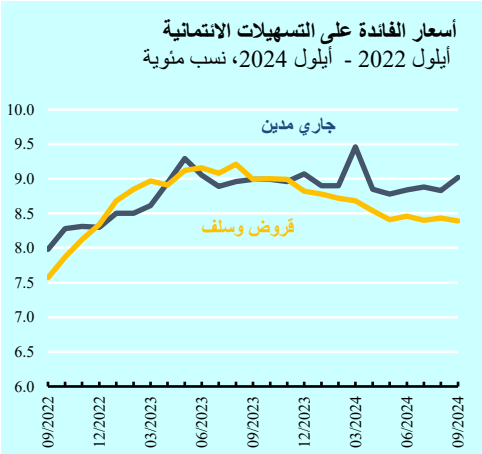

- الجاري مدين: ارتفع الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الجاري مدين في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار 19 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 9.02%، لينخفض بذلك بمقدار 5 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

- الكمبيالات والأسناد المخصومة: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على الكمبيالات والأسناد المخصومة في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار نقطتي أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.89%، ليرتفع بذلك بمقدار 20 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

أسعار الفائدة في السوق المصرفي (%)

2023		أيلول 2023	أيلول 2024	التغير/ نقطة أساس
	الودائع			
0.53	تحت الطلب	0.63	0.71	18
0.31	توفير	0.39	0.35	4
5.94	لأجل	5.87	6.12	18
	التسهيلات الائتمانية			
8.69	كمبيالات وأسناد مخصومة	7.96	8.89	20
8.82	قروض وسلف	8.99	8.39	-43
9.07	جاري مدين	8.99	9.02	-5

المصدر: البنك المركزي الأردني/ النشرة الاحصائية الشهرية.

- القروض والسلف: انخفض الوسط المرجح لأسعار الفائدة على القروض والسلف في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بمقدار 4 نقاط أساس عن مستواه المسجل في نهاية الشهر السابق ليبلغ 8.39%، لينخفض بذلك بمقدار 43 نقطة أساس عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023.

التسهيلات الائتمانية الممنوحة من شركات الإيداع الاخرى

- ارتفع رصيد إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من قبل شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 بما مقداره 1,347.0 مليون دينار أو ما نسبته (4.0%)، وذلك عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023، مقارنة مع ارتفاع بلغ 707.9 مليون دينار أو ما نسبته (2.2%)، خلال الفترة المماثلة من عام 2023.
- وعلى صعيد توزيع التسهيلات الائتمانية وفقاً للجهة المقترضة في نهاية شهر أيلول من عام 2024، فقد ارتفعت التسهيلات الممنوحة لكل من القطاع الخاص (مقيم) بمقدار 767.7 مليون دينار (2.6%)، والقطاع الخاص (غير مقيم) بمقدار 488.1 مليون دينار (57.8%)، والحكومة المركزية بمقدار 62.8 مليون دينار (3.0%). في المقابل، انخفضت التسهيلات

الممنوحة للشركات المالية الأخرى بمقدار 27.4 مليون دينار (45.3%)، والشركات العامة غير المالية بمقدار 0.4 مليون دينار (0.1%)، وذلك عن مستوياتها المسجلة في نهاية عام 2023.

❐ الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى

- بلغ رصيد إجمالي الودائع لدى شركات الإيداع الأخرى في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 46.3 مليار دينار، ومقابل 43.3 مليار دينار في نهاية شهر أيلول من عام 2023، و43.7 مليار دينار في نهاية عام 2023.
- وبالنظر إلى تطورات الودائع في نهاية شهر أيلول من عام 2024 وفقاً لنوع العملة، يلاحظ أن رصيد الودائع بالدينار قد بلغ ما مقداره 36.5 مليار دينار، و9.8 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية، بالمقارنة مع 33.9 مليار دينار للودائع بالدينار و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية في نهاية شهر أيلول من عام 2023. أما في نهاية عام 2023، فقد بلغ رصيد الودائع بالدينار 34.5 مليار دينار، و9.3 مليار دينار للودائع بالعملات الأجنبية.

❐ بورصة عمان

أظهرت مؤشرات بورصة عمان تبايناً في أدائها خلال شهر أيلول من عام 2024 بالمقارنة مع مستوياتها المسجلة خلال عام 2023. وفيما يلي أبرز التطورات على هذه المؤشرات:

- **حجم التداول:**

بلغ حجم التداول خلال شهر أيلول من عام 2024 حوالي 78.2 مليون دينار، منخفضاً بمقدار 6.6 مليون دينار (7.8%) عن مستواه المسجل خلال الشهر السابق، مقابل انخفاض قدره 23.1 مليون دينار (21.8%) خلال الشهر المماثل من العام السابق. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد بلغ حجم التداول ما مقداره 877.7 مليون دينار.

عـدد الأسهـم:

بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة خـلال شـهر أيلـول مـن عـام 2024 مـا مقـداره 69.1 مليـون سـهم، مرتفعـاً بمقـدار 0.8 مليـون سـهم (1.2%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق، بالمقارنـة مـع ارتفـاع قـدره 17.9 مليـون سـهم (23.8%) خـلال الشـهر المماثـل مـن العـام السـابق. أمـا خـلال الثلاثـة أربـاع الأولـى مـن عـام 2024 فقـد بلـغ عـدد الأسـهم المتداولـة نحو 647.8 مليون سهم.

الرقم القياسي العام لأسـعار الأسهـم:

شـهد الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم مرجحـاً بالأسـهم الحـرة فـي نهايـة شـهر أيلـول مـن عـام 2024 انخفاضـاً قـدره 39.1 نقـاط (1.6%) عـن مسـتواه المسـجل فـي نهايـة الشـهر السـابق ليصـل إلـى 2,374.0 نقطـة، بالمقارنـة مـع ارتفـاع مقـداره 5.3 نقطـة (0.2%) خـلال الشـهر المماثـل مـن العـام السـابق. أمـا بالمقارنـة مـع نهايـة عـام 2023، فقـد انخفـض الـرقم القياسـي العـام لأسـعار الأسـهم بمقـدار 57.2 نقطـة (2.4%)، وجـاء هـذا الانخفـاض محصـلة لانخفـاض الـرقم القياسـي لأسـعار أسـهم كـل مـن القطـاع المـالي بمقـدار 136.6 نقطـة (5.0%)، وقطـاع الخـدمات بمقـدار 4 نقـاط (0.2%)، وارتفـاع الـرقم القياسـي لأسعار أسهم قطاع الصناعة بمقدار 73.9 نقطة (1.6%).

الرقم القياسي المرجح بالقيمة السوقية للأسهم الحرة

2023		أيلول 2023	2024
2,431.2	الرقم القياسي العام	2,414.0	2,374.0
2,729.0	القطاع المالـي	2,633.9	2,592.4
4,718.7	قطاع الصناعة	4,870.7	4,792.6
1,644.0	قطاع الخدمات	1,698.7	1,640.1

المصدر: بورصة عمان.

القيمــة السوقيــة للأسهــم:

بلغت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان في نهاية شهر أيلول من عام 2024 ما مقداره 16.5 مليار دينار، منخفضة بمقدار 350.5 مليون دينار (2.1%) عن مستواها المسجل في نهاية الشهر السابق، مقابل ارتفاع بلغ 33.2 مليون دينار (0.2%) خلال الشهر المماثل من العام السابق، أما بالمقارنة مع مستواه المسجل في نهاية عام 2023، فقد انخفضت القيمة السوقية للأسهم المدرجة في بورصة عمان بمقدار 452.0 مليون دينار (2.7%).

الرقم القياسي العام لأسعار الأسهم والقيمة السوقية
أيلول 2023 - أيلول 2024

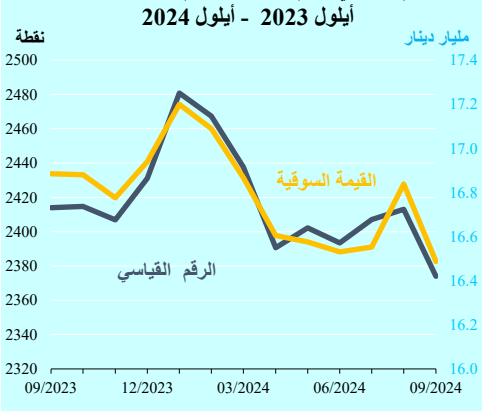

صافي استثمار غير الأردنيين:

شهد صافي استثمار غير الأردنيين في بورصة عمان خلال شهر أيلول من عام 2024 تدفقاً سالباً بلــغ 2.6 مليون دينار، مقارنة بتدفق سالب قدره 1.6 مليون دينار خلال الشهر المماثل من عام 2023، وقد بلغت قيمة الأسهم المشتراة من قبل المستثمرين غير الأردنيين خلال شهر أيلول من عام 2024 ما قيمته 8.9 مليون دينار، في حين بلغت قيمة الأسهم المباعة 11.5 مليون دينار. أما خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، فقد شهد صافي استثمار غير الأردنيين تدفقاً سالباً مقداره 27.6 مليون دينار.

مؤشرات التداول في بورصة عمان
مليون دينار

2023		أيلول 2023	أيلول 2024
1,457.0	حجم التداول	82.8	78.2
5.9	معدل التداول اليومي	4.4	3.9
16,939.2	القيمة السوقية	16,884.7	16,487.2
1,120.2	الأسهم المتداولة (مليون سهم)	93.4	69.1
-30.1	صافي استثمار غير الأردنيين	-1.6	-2.6
151.1	شراء	8.2	8.9
181.2	بيع	9.8	11.5

المصدر: بورصة عمان.

ثانياً: الإنتاج والأسعار والتشغيل

الخلاصــة

- سجل الناتج المحلي الإجمالي GDP بأسعار السوق الثابتة خلال الربع الثاني من عام 2024 نمواً بنسبة 2.4%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.7% خلال ذات الربع من عام 2023. فيما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، مقابل نمو نسبته 4.4% خلال ذات الربع من عام 2023.

- وعليه، سجل GDP بأسعار السوق الثابتة خلال النصف الأول من عام 2024 نموًا نسبته 2.2%، وذلك مقابل نمو نسبته 2.9% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما نما GDP بأسعار السوق الجارية بنسبة 4.1% خلال النصف الأول من عام 2024، وذلك مقابل نمو نسبته 4.8% خلال ذات الفترة من عام 2023.

- ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الفترة من عام 2023.

- بلغ معدل البطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث)، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023. وقد سُجل أعلى معدل بطالة بين الشباب في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

تطورات الناتج المحلي الإجمالي (GDP)

واصل الاقتصاد الوطني إظهار مرونه عالية في الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي، وذلك على الرغم من استمرار تداعيات الأوضاع الجيوسياسية في المنطقة، مسجلًا نمواً حقيقيًا بنسبة 2.4% خلال الربع الثاني من عام 2024، بعد أن سجل نمواً بنسبة 2.0% خلال الربع الأول من ذات العام. وبذلك يبلغ معدل النمو ما نسبته 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 2.9% خلال الفترة المقابلة من عام 2023.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق 2022-2024، %

	الربع الأول	الربع الثاني	الربع الثالث	الربع الرابع	العام كاملاً
2022					
GDP بالأسعار الثابتة	2.6	3.1	2.6	2.3	**2.6**
GDP بالأسعار الجارية	4.6	5.2	6.3	5.1	**5.3**
2023					
GDP بالأسعار الثابتة	3.0	2.7	2.7	2.3	**2.7**
GDP بالأسعار الجارية	5.3	4.4	4.4	4.1	**4.5**
2024					
GDP بالأسعار الثابتة	2.0	2.4	-	-	-
GDP بالأسعار الجارية	4.2	4.0	-	-	-

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

معدلات النمو الربعية للناتج المحلي الاجمالي

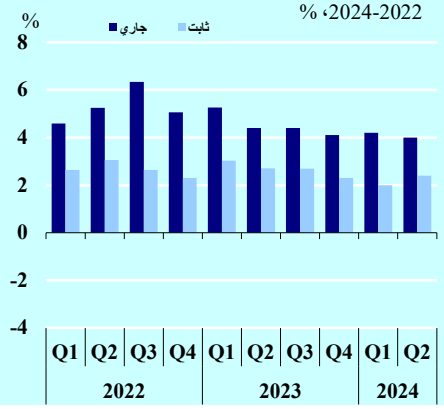

ولدى استبعاد بند "صافي الضرائب على المنتجات" (والذي سجل نمواً بنسبة 1.1% خلال النصف الأول من عام 2024 مقابل نمو نسبته 1.0% خلال ذات الفترة من عام 2023) فإن GDP بأسعار الأساس الثابتة يسجل نمواً نسبته 2.4% خلال النصف الأول من عام 2024، مقابل نمو نسبته 3.1% خلال النصف الاول من عام 2023. أما GDP مقاساً بأسعار السوق الجارية، فقد نما بنسبة 4.1%، مقابل نمواً نسبته 4.8% خلال النصف الأول من عام 2023، وذلك في ضوء نمو المستوى العام للأسعار، مُقاساً بمخفض GDP، بنسبة 1.8% خلال النصف الأول 2024، مقابل نمو نسبته 1.9% خلال ذات الفترة من عام 2023.

وقد جاء النمو الاقتصادي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024، مدفوعًا بالنمو الإيجابي الذي حققته معظم القطاعات، والذي تراوح ما بين 5.9% لقطاع الزراعة و0.1% لقطاع "الخدمات المنزلية". في حين سجّل قطاع الانشاءات تراجعًا بنسبة 2.2% خلال النصف الأول من عام 2024.

أما على صعيد مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو المسجل خلال النصف الأول من عام 2024، فقد ساهمت كافة القطاعات بشكل إيجابي في معدل النمو، باستثناء قطاع الإنشاءات الذي ساهم سلباً بمقدار 0.1 نقطة مئوية، ومن أبرز هذه القطاعات؛ "الصناعات التحويلية" (0.6 نقطة مئوية)، والزراعة (0.3 نقطة مئوية)، و"النقل والاتصالات" (0.3 نقطة مئوية)، و"خدمات المال والتأمين" (0.2 نقطة مئوية)، و"الخدمات الاجتماعية والشخصية" (0.2 نقطة مئوية)، و"منتجو الخدمات الحكومية" (0.2 نقطة مئوية). وقد شكّلت هذه القطاعات ما نسبته 81.8% من معدل النمو الحقيقي المسجل خلال النصف الأول من عام 2024.

أبرز القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة

القطاعات	معدل النمو		المساهمة في النمو (نقطة مئوية)	
	H1 2023	H1 2024	H1 2023	H1 2024
الناتج المحلي الإجمالي بأسعار السوق الثابتة	2.9	2.2	2.9	2.2
الزراعة	8.1	5.9	0.4	0.3
الصناعات الاستخراجية	6.8	2.5	0.2	0.1
الصناعات التحويلية	3.7	3.5	0.6	0.6
الكهرباء والمياه	4.2	4.6	0.1	0.1
الإنشاءات	1.7	-2.2	0.0	-0.1
تجارة الجملة والتجزئة	2.4	1.7	0.2	0.1
المطاعم والفنادق	6.2	1.6	0.1	0.0
النقل والتخزين والاتصالات	5.1	2.9	0.4	0.3
خدمات المال والتامين	3.6	2.5	0.3	0.2
العقارات	1.1	0.9	0.1	0.1
خدمات اجتماعية وشخصية	2.5	2.4	0.2	0.2
منتجو الخدمات الحكومية	1.6	1.8	0.2	0.2
منتجو الخدمات الخاصة التي لا تهدف إلى الربح	3.3	2.3	0.0	0.0
الخدمات المنزلية	2.0	0.1	0.0	0.0

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة.

المؤشرات القطاعية الجزئية

أظهرت المؤشرات الاقتصادية الجزئية المتوفرة عن عام 2024 تفاوتاً في أدائها، ففي الوقت الذي نمت فيه عدد من المؤشرات، أبرزها؛ "الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية" بنسبة 22.0%، و"إنتاج الفوسفات" (20.2%)، و"استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي" (6.4%)، أظهرت مؤشرات أُخرى تراجعًا في أدائها، أبرزها؛ "المساحات المرخصة للبناء" (11.1%)، و"الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية" (0.7%)، ويبين الجدول التالي أداء أبرز المؤشرات القطاعية المتوفرة:

معدلات نمو المؤشرات القطاعية الجزئية*

نسب مئوية

2023	المؤشر	2023	الفترة المتاحة	2024
3.9	**المساحات المرخصة للبناء**	**9.5**	كانون ثاني - آب	**-11.1**
0.03	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات التحويلية**	**1.0**		**-0.7**
7.7	المنتجات الغذائية	5.2		5.2
3.6	منتجات التبغ	4.4		1.8
-16.8	منتجات نفطية مكررة	-17.7		10.5
-1.4	صنع الملابس	-2.1		-21.8
5.1	صنع المنتجات والمستحضرات الصيدلانية	4.0		4.5
3.5	المنتجات الكيميائية	0.1		1.9
5.2	**الرقم القياسي لكميات انتاج الصناعات الاستخراجية**	**1.3**		**8.4**
13.9	استخراج النفط الخام والغاز الطبيعي	-6.6		6.4
3.1	الانشطة الاخرى للتعدين واستغلال المحاجر	1.4		8.5
3.6	**انتاج البوتاس**	**4.9**	كانون ثاني - أيلول	**2.3**
1.5	**انتاج الفوسفات**	**-1.9**		**20.2**
24.4	**عدد المغادرين**	**34.1**		**1.3**
-14.3	**الكميات المشحونة على متن الملكية الأردنية**	**-11.0**		**22.0**
18.1	**عدد المسافرين على متن الملكية الأردنية**	**24.0**		**0.5**

*: دائرة الإحصاءات العامة، دائرة الأراضي والمساحة، والملكية الأردنية.

الأسعـار

ارتفع المستوى العام للأسعار، مقاساً بالتغير النسبي في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI)، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024 بنسبة 1.6%، مقابل ارتفاع نسبته 2.3% خلال ذات الفترة من عام 2023، وجاء هذا الارتفاع محصلة لما يلي:

- ارتفاع أسعار عدد من البنود أبرزها:

- بند "اللحوم والدواجن"، والذي ارتفعت أسعاره بنسبة 3.4%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 0.3%، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023.

- بند "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة"، والذي ارتفع بنسبة 3.8%، بالمقارنة مع تراجع نسبته 10.5%.

- بَندي "السكر ومنتجاته" و"الحبوب ومنتجاتها" بنسبة 2.4% و2.0%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 1.9% و3.8%، على التوالي، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023.

معدل التضخم خلال الثلاثة أرباع الأولى للأعوام (2016-2024)، %

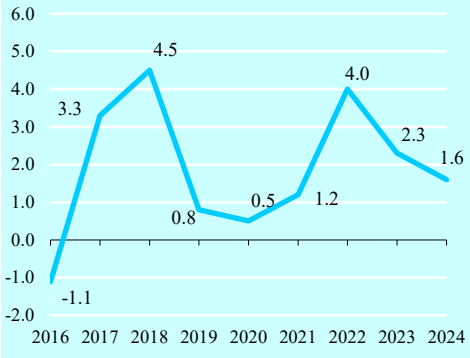

معدل التضخم خلال الثلاثة أرباع الأولى للعامين 2023 - 2024

مجموعات الإنفاق	الأهمية النسبية	معدل التضخم (كانون ثاني - أيلول)		المساهمة في التضخم (نقطة مئوية) (كانون ثاني - أيلول)	
		2023	2024	2023	2024
جميع المواد	**100.0**	**2.3**	**1.6**	**2.3**	**1.6**
1) الاغذية والمشروبات غير الكحولية	**26.5**	**0.3**	**1.6**	**0.1**	**0.4**
الغذاء	**23.8**	**0.4**	**1.8**	**0.1**	**0.4**
الحبوب ومنتجاتها	4.2	3.8	2.0	0.2	0.1
اللحوم والدواجن	4.7	-0.3	3.4	0.0	0.2
الاسماك ومنتجات البحر	0.4	0.0	0.8	0.0	0.0
الالبان ومنتجاتها والبيض	3.7	6.6	-0.1	0.2	0.0
الزيوت والدهون	1.7	2.4	-1.6	0.0	0.0
الفواكه والمكسرات	2.6	-1.4	0.5	0.0	0.0
الخضروات والبقول الجافة والمعلبة	3.0	-10.5	3.8	-0.3	0.1
2) المشروبات الكحولية والتبغ والسجائر	**4.4**	**2.9**	**3.2**	**0.1**	**0.1**
المشروبات الكحولية	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
التبغ والسجائر	4.4	2.9	3.2	0.1	0.1
3) الملابس والاحذية	**4.1**	**-0.4**	**-0.7**	**0.0**	**0.0**
الملابس	3.4	-0.9	-0.8	0.0	0.0
الأحذية	0.7	1.9	-0.1	0.0	0.0
4) المساكن	**23.8**	**5.1**	**2.9**	**1.2**	**0.7**
الايجارات	17.5	4.3	3.9	0.8	0.7
الوقود والانارة	4.7	9.0	-0.8	0.4	0.0
5) التجهيزات والمعدات المنزلية	**4.9**	**2.3**	**0.2**	**0.1**	**0.0**
6) الصحة	**4.0**	**3.8**	**-0.1**	**0.2**	**0.0**
7) النقل	**16.0**	**1.2**	**1.4**	**0.2**	**0.2**
8) الاتصالات	**2.8**	**0.5**	**0.4**	**0.0**	**0.0**
9) الثقافة والترفيه	**2.6**	**6.2**	**2.2**	**0.2**	**0.1**
10) التعليم	**4.3**	**1.9**	**1.1**	**0.1**	**0.0**
11) المطاعم والفنادق	**1.8**	**3.1**	**0.7**	**0.1**	**0.0**
12) السلع والخدمات الأخرى	**4.8**	**3.1**	**1.6**	**0.1**	**0.1**

المصدر: دائرة الإحصاءات العامة

- كما ارتفعت أسعار بند الإيجارات بنسبة 3.9%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 4.3% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023.
- وشهد بند "التبغ والسجائر" ارتفاعًا بنسبة 3.2%، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.9% خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023. ويأتي ذلك في ضوء إقرار نظام معدل لنظام الضريبة الخاصة لسنة 2024، والذي تضمن رفع الضريبة الخاصة على السجائر ومنتجات التبغ بكافة أنواعها أعتبارًا من (2024/9/12).

وقد ساهمت هذه البنود برفع معدل التضخم بواقع 1.2 نقطة مئوية خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع مساهمة بلغت 0.8 نقطة مئوية خلال ذات الفترة من عام 2023.

- وفي المقابل، تراجعت أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الزيوت والدهون" (1.6%)، و"الالبان ومنتجاتها والبيض" (0.1%)، و"الوقود والانارة" (0.8%)، بالمقارنة مع ارتفاع نسبته 2.4%، 6.6% و9.0%، على التوالي، خلال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2023.

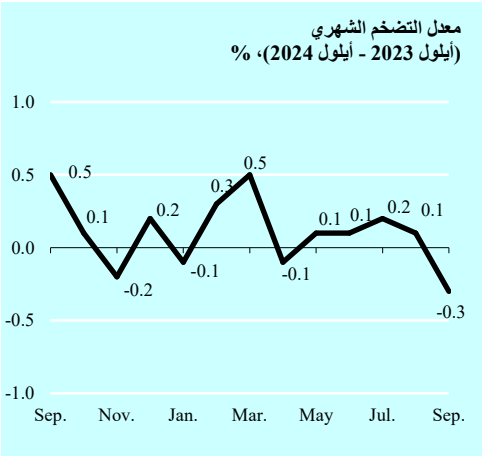

أما المستوى العام للأسعار خلال شهر أيلول من عام 2024 بالمقارنة مع الشهر السابق (آب 2024)، فقد شهد تراجعاً بنسبة 0.3%. ويأتي ذلك محصلة لتراجع أسعار عدد من البنود، أبرزها؛ "الخضروات والبقول الجافة والمعلبة" (5.1%)، و"اللحوم والدواجن" (4.0%)، و"الوقود والانارة" (0.3%)، وارتفاع أسعار عدد آخر من البنود أبرزها؛ "الحبوب ومنتجاتها" (0.1%)، و"الزيوت والدهون" (0.6%).

سوق العمل

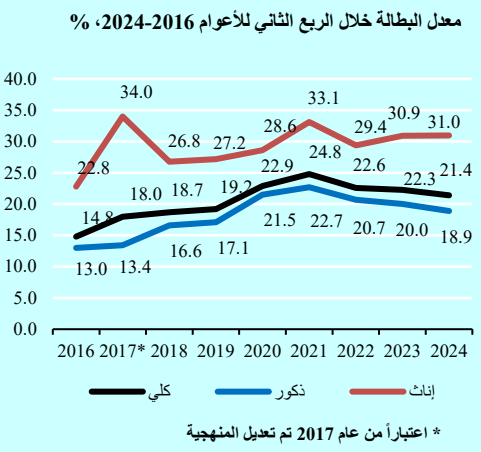

- بلغ معدل البطالة ما نسبته 21.4% (18.9% للذكور و31.0% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2024، وذلك مقابل 22.3% (20.0% للذكور و30.9% للإناث) خلال ذات الربع من عام 2023.

- ما زالت البطالة بين الشباب تسجل معدلات مرتفعة، إذ سُجل أعلى معدل بطالة خلال الربع الثاني من عام 2024 في الفئتين العمريتين 15-19 سنة (بواقع 55.4%) و20-24 سنة (بواقع 46.4%).

- وحسب المستوى التعليمي، بلغ معدل البطالة بين حملة الشهادات الجامعية (بكالوريوس فأعلى) ما نسبته 25.0% خلال الربع الثاني من عام 2024، فيما بلغ معدل البطالة للفئة التعليمية (دبلوم متوسط) ما نسبته 18.8%.

- بلغ معدل المشاركة الاقتصادية المنقح (قوة العمل منسوبة إلى عدد السكان 15 سنة فأكثر) ما نسبته 33.9% (53.6% للذكور و13.9% للإناث)، بالمقارنة مع 33.0% (53.0% للذكور و13.8% للإناث) خلال الربع الثاني من عام 2023.

- بلغت نسبة المشتغلين إلى مجموع السكان 15 سنة فأكثر ما نسبته 26.7% خلال الربع الثاني من عام 2024، بالمقارنة مع 25.6% خلال ذات الربع من عام 2023.

ثالثاً: المالية العامة

الخلاصة

- سجلت الموازنة العامة للحكومة المركزية عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، مقداره 1,275.2 مليون دينار (5.3% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز مالي كلي مقداره 1,184.9 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وفي حال استثناء المنح الخارجية (79.3 مليون دينار)، يبلغ عجز الموازنة العامة ما مقداره 1,354.5 مليون دينار (5.6% من GDP)، مقارنة بعجز مالي كلي مقداره 1,221.1 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.
- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,320.7 مليون دينار، ليصل إلى 23,810.6 مليون دينار (63.8% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) يبلغ 14,761.9 مليون دينار (39.6% من GDP).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 842.0 مليون دينار، ليصل إلى 19,533.8 مليون دينار (52.2% من GDP). وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) يبلغ 19,046.4 مليون دينار (51.0% من GDP).
- وعليه، فقد ارتفع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آب 2024 بمقدار 2,162.7 مليون دينار ليصل إلى ما مقداره 43,344.4 مليون دينار (116.1% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,808.3 مليون دينار (90.6% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.

أداء الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023:

الإيرادات العامة

ارتفعت الإيرادات العامة (الإيرادات المحلية والمنح الخارجية) خلال شـــهر آب من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 34.5 مليون دينار، أو ما نسبته 5.6%، لتبلغ 646.3 مليون دينار. أما خلال الثمانية شـــهور الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت الإيرادات العامة بمقدار 143.5 مليون دينار، أو ما نسـبته 2.4% مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 6,051.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة لارتفاع كل من الإيرادات المحلية بمقدار 100.5 مليون دينار، والمنح الخارجية بمقدار 43.1 مليون دينار.

أبرز تطورات بنود الموازنة العامة خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024

(بالمليون دينار والنسب المئوية)

	آب		معدل النمو	(كانون ثاني- آب)*		معدل النمو
	2023	2024	%	2023	2024	%
الإيرادات العامة	**611.8**	**646.3**	**5.6**	**5,908.2**	**6,051.7**	**2.4**
الإيرادات المحلية، منها:	602.4	645.0	7.1	5,872.0	5,972.5	1.7
الإيرادات الضريبية، منها:	441.2	474.6	7.6	4,451.8	4,465.8	0.3
ضريبة المبيعات	359.0	380.9	6.1	2,715.4	2,779.0	2.3
الإيرادات الأخرى	160.8	170.0	5.7	1,416.9	1,503.9	6.1
المنح الخارجية	9.3	1.3	-86.0	36.2	79.3	119.1
إجمالي الإنفاق	**874.6**	**897.2**	**2.6**	**7,028.1**	**7,291.0**	**3.7**
النفقات الجارية	766.4	803.1	4.8	6,303.5	6,651.5	5.5
النفقات الرأسمالية	108.2	94.1	-13.0	724.6	639.5	-11.7
العجز/ الوفر المالي بعد المنح	**-262.8**	**-250.9**	-	**-1,184.9**	**-1,275.2**	-
العجز/الوفر المالي بعد المنح كنسبة من الناتج	-	-	-	**-4.9**	**-5.3**	-

المصدر : وزارة المالية/ نشرة مالية الحكومة العامة.

*** : تشـمل بيانات الرديات والمقاصـة بقيمة (65) مليون دينار للشـهور الثمانية الأولى من عام 2023، وبقيمة (36) مليون دينار للشهور الثمانية الأولى من عام 2024.**

Note: deficit on net basis *** :**

الإيرادات المحلية

ارتفعت الإيرادات المحلية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 100.5 مليون دينار، أو ما نسبته 1.7%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 5,972.5 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع كل من الإيرادات الأخرى بمقدار 87.0 مليون دينار، والإيرادات الضريبية بمقدار 14.0 مليون دينار، وانخفاض الاقتطاعات التقاعدية بمقدار 0.5 مليون دينار.

الإيرادات الضريبية

ارتفعت الإيرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 14.0 مليون دينار، أو ما نسبته 0.3%، مقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتصل إلى 4,465.8 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 74.8% من إجمالي الإيرادات المحلية. وفيما يلي أبرز تطورات بنود الإيرادات الضريبية:

هيكل الايرادات الضريبية
(2019-2023)، والثمانية شهور الأولى من عام 2024

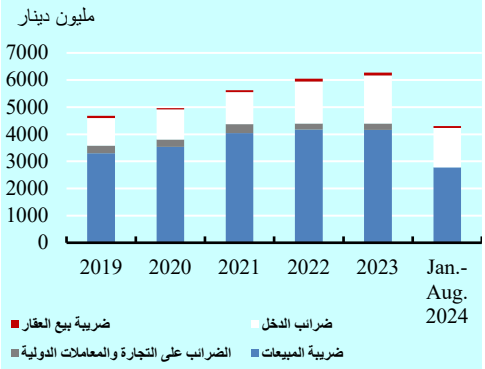

الأهمية النسبية لبنود الايرادات الضريبية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024

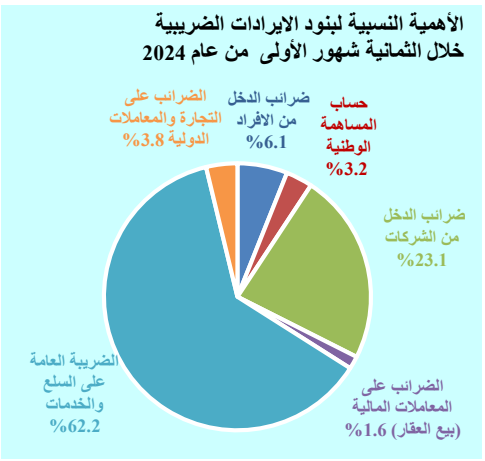

- ارتفعت إيرادات الضريبة العامة على السلع والخدمات بمقدار 63.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.3%، لتبلغ 2,779.0 مليون دينار، مشكّلةً بذلك ما نسبته 62.2% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء ذلك، بشكل أساس، محصلة لارتفاع حصيلة ضريبة المبيعات على القطاع التجاري بمقدار 109.5 مليون دينار، وعلى السلع المحلية بمقدار 31.8 مليون دينار، وعلى الخدمات بمقدار 13.6 مليون دينار، مقابل انخفاض حصيلة ضريبة المبيعات على السلع المستوردة بمقدار 91.1 مليون دينار.

- ارتفعت حصيلة الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم والغرامات الجمركية) بمقدار 7.9 مليون دينار، أو ما نسبته 4.9%، لتصل إلى 168.8 مليون دينار.
- ارتفعت الضرائب على المعاملات المالية (ضريبة بيع العقار) بمقدار0.3 مليون دينار، أو ما نسبته 0.4%، لتصل إلى 69.5 مليون دينار.
- انخفضت إيرادات الضرائب على الدخل والأرباح بمقدار 57.8 مليون دينار، أو ما نسبته 3.8%، لتصل إلى 1,448.5 مليون دينار، مشكلةً بذلك ما نسبته 32.4% من إجمالي الإيرادات الضريبية. وقد جاء هذا الانخفاض، بشكل أساس، محصلة لانخفاض حصيلة كل من ضرائب الدخل من الشركات ومشروعات أخرى بمقدار 100.2 مليون دينار، أو ما نسبته 8.8%، لتشكل ما نسبته 71.4% من إجمالي الضرائب على الدخل والأرباح، لتبلغ 1,034.0 مليون دينار، وارتفاع كل من حصيلة حساب المساهمة الوطنية بمقدار 29.0 مليون دينار، أو ما نسبته 25.2%، ليبلغ 144.0 مليون دينار، وضرائب الدخل من الأفراد بمقدار 13.3 مليون دينار، أو ما نسبته 5.2%، لتبلغ 270.5 مليون دينار.

- **الإيرادات غير الضريبية**

- ارتفعت "الإيرادات الأخرى" خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 87.0 مليون دينار، أو ما نسبته 6.1%، لتصل إلى 1,503.9 مليون دينار. وقد جاء هذا الارتفاع محصلة لارتفاع كل من إيرادات دخل الملكية بمقدار 152.1 مليون دينار لتبلغ 522.5 مليون دينار (منها 490.4 مليون دينار فوائض مالية للوحدات الحكومية المستقلة مقابل ما مقداره 336.7 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023)، وإيرادات بيع السلع والخدمات بمقدار 0.2 مليون دينار لتبلغ 590.0 مليون دينار، وانخفاض الايرادات المختلفة بمقدار 65.3 مليون دينار لتبلغ 391.4 مليون دينار.
- انخفضت الاقتطاعات التقاعدية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 عن مستواها المتحقق خلال نفس الفترة من عام 2023، بمقدار 0.5 مليون دينار، أو ما نسبته 15.2%، لتصل إلى 2.8 مليون دينار.

- **المنح الخارجية**

ارتفعت المنح الخارجية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 43.1 مليون دينار، لتصل إلى 79.3 مليون دينار، مقابل 36.2 مليون دينار خلال نفس الفترة من عام 2023.

النفقات العامة

ارتفعت النفقات العامة خلال شهر آب من عام 2024، مقارنة مع نفس الشهر من عام 2023، بمقدار 22.6 مليون دينار، أو ما نسبته 2.6%، لتبلغ 897.2 مليون دينار. أما خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت النفقات العامة بمقدار 262.9 مليون دينار، أو ما نسبته 3.7% عن مستواها خلال نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 7,291.0 مليون دينار. وقد جاء ذلك محصلة لارتفاع النفقات الجارية بنسبة 5.5%، وانخفاض النفقات الرأسمالية بنسبة 11.7%.

هيكل النفقات العامة
(2019-2023)، والثمانية شهور الأولى من عام 2024

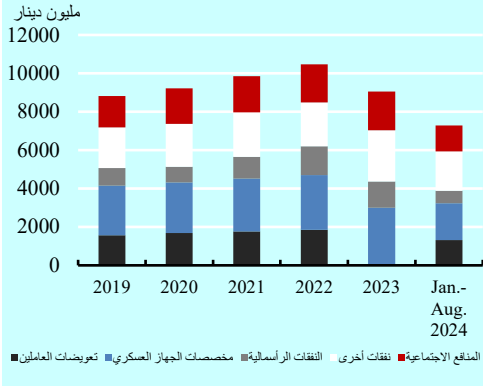

النفقات الجارية

ارتفعت النفقات الجارية خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 348.0 مليون دينار، أو ما نسبته 5.5%، لتصل إلى ما مقداره 6,651.5 مليون دينار. وقد شكلت النفقات الجارية ما نسبته 91.2% من النفقات العامة. ونتيجة لارتفاع النفقات الجارية بمعدل يفوق الارتفاع في

الأهمية النسبية لبنود النفقات الجارية خلال الشهور الثمانية الأولى من عام 2024

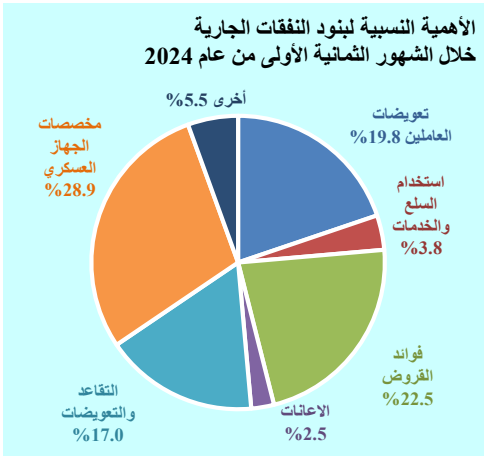

الايـردات المحليـة، فقـد انخفـض مؤشـر الاعتمـاد علـى الـذات، مقاسـاً بنسـبة تغطيـة الايـرادات المحليـة للنفقـات الجاريـة، بمقـدار 3.4 نقطـة مئويـة، ليصـل إلـى 89.8% مقابـل 93.2% خـلال نفـس الفتـرة مـن عـام 2023. وجـاء ارتفـاع النفقـات الجاريـة محصلة ما يلي:

- ارتفـاع بنـد فوائـد القـروض (علـى أسـاس الاسـتحقاق) بمقـدار 353.9 مليـون دينار، ليبلغ 1,492.9 مليون دينار.
- ارتفـاع بنـد تعويضـات العـاملين فـي الجهـاز المـدني (الرواتـب والأجـور ومسـاهمات الضـمان الاجتمـاعي) بمقـدار 41.6 مليـون دينـار، لتصـل إلـى 1,317.0 مليون دينار.
- ارتفـاع بنـد نفقـات التقاعـد والتعويضـات بمقـدار 16.5 مليـون دينـار، ليصـل إلـى 1,127.8 مليون دينار.
- انخفـض بنـد مخصصـات الجهـاز العسـكري بمقـدار 35.4 مليـون دينـار، لتصـل إلى 1,924.4 مليون دينار.
- انخفـض بنـد الإعانـات بمقـدار 28.3 مليـون دينـار، ليصـل إلـى 166.8 مليـون دينار.
- انخفـاض بنـد اسـتخدام السـلع والخـدمات بمقـدار 9.4 مليـون دينـار، ليبلـغ 253.9 مليون دينار.

♦ النفقات الرأسمالية

انخفضـت النفقـات الرأسـمالية خـلال الثمانيـة شـهور الأولـى مـن عـام 2024 بمقـدار 85.1 مليـون دينـار، أو مـا نسـبته 11.7%، مقارنـة مـع نفـس الفتـرة مـن عـام 2023، لتصل إلى 639.5 مليون دينار.

العجز/ الوفر المالي

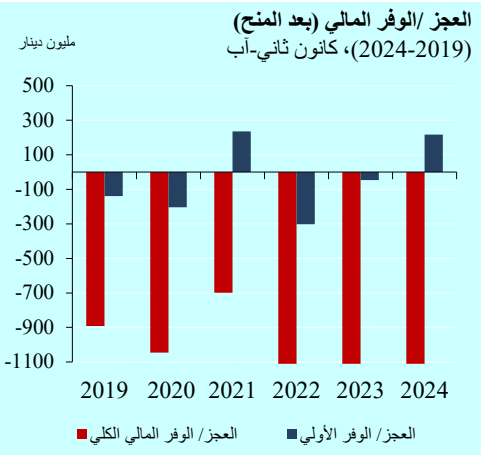

- حققت الموازنة العامة عجزاً مالياً كلياً، بعد المنح الخارجية، خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، مقداره 1,275.2 مليون دينار (5.3% من GDP)، مقابل عجز مقداره 1,184.9 مليون دينار (4.9% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. وباستبعاد المنح الخارجية، يبلغ العجز المالي الكلي للموازنة العامة 1,354.5 مليون دينار (5.6% من GDP)، بالمقارنة مع عجز مقداره 1,221.1 مليون دينار (5.1% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

- حققت الموازنة العامة وفراً أولياً قبل المنح الخارجية (الإيرادات المحلية مطروحاً منها إجمالي النفقات العامة باستثناء مدفوعات الفوائد على الدين العام) بمقدار 138.4 مليون دينار (0.4% من GDP) خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع عجز أولي مقداره 82.1 مليون دينار (0.3% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023. ولدى إضافة المنح الخارجية، تحقق الموازنة وفراً أولياً مقداره 217.7 مليون دينار (0.7% من GDP)، مقابل عجز أولي مقداره 45.9 مليون دينار (0.2% من GDP) خلال نفس الفترة من عام 2023.

❐ رصيد دين الحكومة

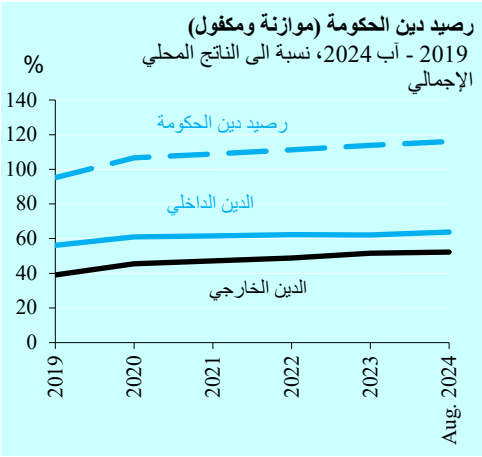

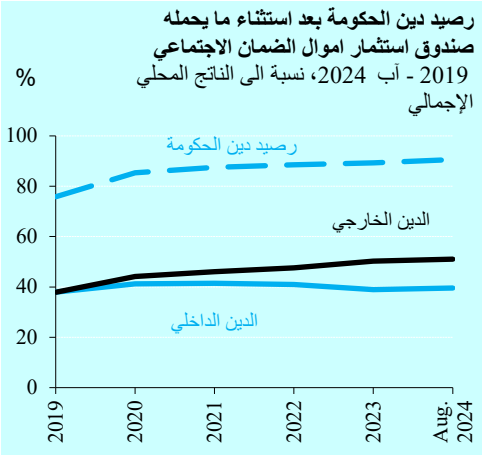

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 1,320.7 مليون دينار، ليبلغ 23,810.6 مليون دينار (63.8% من GDP). وقد جاء هذا الارتفاع نتيجة لارتفاع كل من الدين الداخلي ضمن الموازنة بمقدار 1,029.5 مليون دينار، والدين الداخلي المكفول بمقدار 291.2 مليون دينار، بالمقارنة مع مستوييهما في نهاية عام 2023، ليصلا إلى 20,504.8 مليون دينار و3,305.8 مليون دينار، على الترتيب .

- ارتفع الدين الداخلي للحكومة (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 680.5 مليون دينار، ليبلغ 14,761.9 مليون دينار (39.6% من GDP).

- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 842.0 مليون دينار، ليصل إلى 19,533.8 مليون دينار (52.2% من GDP). وبالنظر إلى هيكل المديونية الخارجية حسب نوع العملة، يلاحظ بأن الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) المقيم بالدولار الأمريكي قد استحوذ على ما نسبته 71.6% من إجمالي الدين الخارجي، تلاه الدين المقيم باليورو بنسبة 11.4%. كما شكل الدين المقيم بوحدة حقوق السحب الخاصة ما نسبته 9.5%، تلاه الدينار الكويتي (3.0%)، والين الياباني (2.8%).
- ارتفع الرصيد القائم للدين الخارجي (موازنة ومكفول) بعد استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي في نهاية شهر آب 2024 عن مستواه في نهاية عام 2023 بمقدار 838.5 مليون دينار، ليبلغ 19,046.4 مليون دينار (51.0% من GDP).
- أسفرت التطورات السابقة عن ارتفاع رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) في نهاية شهر آب 2024 بمقدار 2,162.7 مليون دينار، ليصل إلى 43,344.4 مليون دينار (116.1% من GDP)، مقابل 41,181.7 مليون دينار (113.8% من GDP) في نهاية عام 2023. وفي حال استثناء ما يحمله صندوق استثمار أموال الضمان الاجتماعي، فإن رصيد دين الحكومة (الداخلي والخارجي) يبلغ 33,808.3 مليون دينار (90.6% من GDP)، مقابل 32,289.3 مليون دينار (89.2% من GDP) في نهاية عام 2023.
- وفيما يتعلق بخدمة الدين الخارجي (موازنة ومكفول)، فقد ارتفعت خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بمقدار 77.5 مليون دينار بالمقارنة مع نفس الفترة من عام 2023، لتبلغ 1,793.7 مليون دينار (منها أقساط بقيمة 1,096.7 مليون دينار، وفوائد بقيمة 697.0 مليون دينار).

❐ الإجراءات الماليــة والسعرية لعام 2024

♦ تشرين ثاني

■ اتخذت لجنة تسعير المشتقات النفطية قراراً يقضي برفع أسعار المشتقات النفطية الرئيسية، مع تثبيت سعر الكاز وأسطوانة الغاز المنزلي، وذلك على النحو التالي:

تطورات أسعار المشتقات النفطية

المـــــادة	السعر/ الوحدة	2024		معدل النمو %
		تشرين أول	تشرين ثاني	
البنزين الخالي من الرصاص 90	فلس/ لتر	860	865	0.6
البنزين الخالي من الرصاص 95	فلس/ لتر	1,095	1,110	1.4
البنزين الخالي من الرصاص 98	فلس/ لتر	1,245	1,260	1.2
السولار	فلس/ لتر	655	675	3.1
الكاز	فلس/ لتر	620	620	0.0
اسطوانة الغاز المنزلي (سعة 12.5 كغم)	دينار/ اسطوانة	7.0	7.0	0.0
زيت الوقود (1%)	دينار/ طن	424.8	439.8	3.5
وقود الطائرات للشركات المحلية	فلس/ لتر	507	524	3.4
وقود الطائرات للشركات الأجنبية	فلس/ لتر	512	529	3.3
وقود الطائرات للرحلات العارضة	فلس/ لتر	527	544	3.2
الإسفلت	دينار/ طن	419.7	434.7	3.6

المصدر: شركة مصفاة البترول الأردنية بتاريخ 2024/11/1.

■ استمرار الإبقاء على بند فرق أسعار الوقود المثبت على فاتورة الكهرباء عند قيمة صفر من بداية عام 2024.

تشرين أول

- قـرَّر مجلـس الـوزراء تجميـد العمـل بقـراره السـابق المتخـذ بتـاريخ 2022/1/9، والمتضـمن تخفـيض الرسـم الجمركـي مـن 25% إلـى 20% بتـاريخ 2025/1/1، وإلـى 15% بتـاريخ 2027/1/1، وذلـك علـى أصـناف المـواد الغذائيـة والقطاعـات الهندسية والإنشائية والأثاث.
- قـرَّر مجلـس الـوزراء إعفـاء المعنيـين بالقضـايا الجمركيَّـة المكتشـفة أو المـنظَّم بهـا ضـبوطات جمركيـة قبـل تـاريخ 31 كـانون أول 2019م، مـن الغرامـات المترتِّبـة عليهم وبنسبة تصل إلى 90%.

أيلول

- إقـرار نظـام معـدل لنظـام الضـريبة الخاصـة لسـنة 2024، والـذي بـدء العمـل بـه مـن تـاريخ نشـره فـي الجريـدة الرسـمية (2024/9/12)، والمتضـمن تخفـيض الضـريبة الخاصـة علـى مركبـات البنـزين ورفعهـا تصـاعدياً علـى الشـرائح الأعلـى سـعراً للمركبـات الكهربائيـة، بالإضـافة الـى رفـع الضـريبة الخاصـة علـى السـجائر ومنتجـات التبـغ (المعسـل) والسـجائر الالكترونيـة بجميـع أنواعهـا والسـوائل المستخدمة فيها.

اتفاقيات المنح والقروض الخارجية لعام 2024

أيلول

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الاعمار الألماني، بقيمة 100.5 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 25.5 مليون يورو منحة لتمويل رواتب معلمي الإضافي والاداريين العاملين في المدارس الحكومية ذات الفترتين الأكثر استيعاباً للطلبة السوريين.
  - 75 مليون يورو قرض لدعم الموازنة العامة للإسهام في تنفيذ الإصلاحات في قطاع التعليم وتحسين البنى التحتية للمدارس وصيانتها.

آب

- التوقيع على اتفاقية منحة مقدمة من الحكومة اليابانية، بقيمة 5 مليون دولار، وذلك لغايات شراء معدات وآليات لصيانة الطرق لصالح وزارة الاشغال العامة والإسكان.

تموز

- التوقيع على اتفاقية قرض مقدم من بنك الاستثمار الأوروبي، بقيمة 400 مليون يورو؛ وذلك لتعزيز الأمن المائي في الأردن والتكيف المناخي.
- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الاتحاد الأوروبي، بقيمة 25 مليون يورو، موزعة على النحو التالي:
  - 15 مليون يورو لدعم مشروع التدريب التقني والمهني للجميع في الأردن.
  - 10 مليون يورو لتمويل مشروع دعم التراث الثقافي المستدام.

حزيران

- التوقيع على اتفاقيتي منحتين مقدمتين من الوكالة الأمريكية لتنمية التجارة الدولية (USTDA)، بقيمة 1.8 مليون دولار، موزعة على النحو التالي:
  - حوالي 1.0 مليون دولار لغايات اجراء تقييم لواقع حال نظام إدارة الرعاية الصحية الالكترونية وتقديم توصيات من شأنها تحسين جودة النظام والخدمات والأتمته وتوسيع نطاق الشمول، وكذلك زيادة كفاءة حصول المرضى على خدمات الرعاية الصحية.
  - حوالي 0.8 مليون دولار لدعم مركز الحسين للسرطان، لغايات تطوير خطة استراتيجية تفصيلية وخطة تنفيذية لارساء نهج تقنية الذكاء الاصطناعي.
- التوقيع على اتفاقيتي قرض مقدمتين من البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، بقيمة 19.0 مليون دولار، وذلك لتنفيذ مشروع محطة معالجة مياه الصرف الصحي في غرب اربد.
- التوقيع على اتفاقية تمويل مقدمة من مؤسسة التمويل الدولية لشؤون منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى وتركيا وأفغانستان وباكستان، بقيمة 1.5 مليون دولار، وذلك ضمن إطار المساعي الرامية إلى الحد من الفاقد المائي.

آيار

- التوقيع على حزمة مساعدات (منح وقروض) مُقدمة من الحكومة الألمانية لعامي (2024-2025)، بقيمة 619 مليون يورو، بواقع 269 مليون يورو منحة، و350 مليون يورو قروض ميسرة، وذلك لدعم جهود الاردن في المضي قُدماً بالإصلاحات الاقتصادية.

آذار

- التوقيع على اتفاقيتي تمويل مقدمتين من الحكومة الألمانية من خلال بنك الإعمار الألماني والاتحاد الأوروبي، بقيمة 60 مليون يورو لدعم قطاع المياه والصرف الصحي، موزعة على النحو التالي:
  - 10 مليون يورو منحة لتمويل مشروع تحسين كفاءة الطاقة من خلال توليد الكهرباء من الغاز الحيوي في محطات معالجة مياه الصرف الصحي لدعم احتياجات قطاع المياه.
  - 50 مليون يورو لتمويل مشروع التخلص من حمأة مياه الصرف الصحي المعالجة الصديقة للبيئة والمناخ.

رابعاً: القطـــاع الخـارجـي

الخلاصة

- ارتفعت الصادرات الكلية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المعاد تصديره) خلال شهر تموز من عام 2024 بنسبة 18.6% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ ما مقداره 922.7 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت الصادرات الكلية بنسبة 1.9%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 5,366.0 مليون دينار.
- ارتفعت المستوردات خلال شهر تموز من عام 2024 بنسبة 14.3% مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 1,858.9 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 فقد ارتفعت المستوردات بنسبة 0.8%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 10,742.1 مليون دينار.
- وتبعاً لما تقدم، شهد عجز الميزان التجاري (الصادرات الكلية مطروحاً منها المستوردات) خلال شهر تموز من عام 2024 ارتفاعًا نسبته 10.3%، مقارنة مع ذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 936.2 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 فقد انخفض العجز بنسبة 0.3%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 5,376.1 مليون دينار.
- انخفضت مقبوضات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.7% لتبلغ 3,515.1 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023. فيما ارتفعت مدفوعات السفر بنسبة 3.0% لتصل إلى 983.9 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023.
- ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 بنسبة 3.5%، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، لتصل إلى 1,661.4 مليون دينار.
- سجل الحساب الجاري لميزان المدفوعات (متضمناً المنح) عجزاً مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ ما نسبته 8.4% من GDP خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز نسبته 8.2% من GDP خلال ذات الفترة من عام 2023.

- سجّل إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل مقداره 412.8 مليون دينار خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار خلال ذات الفترة من عام 2023.
- سجّل صافي وضع الاستثمار الدولي في نهاية النصف الأول من عام 2024 صافي التزام نحو الخارج بمقدار 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع صافي التزام نحو الخارج بلغ 38,077.6 مليون دينار في نهاية عام 2023.

التجارة الخارجية

- في ضوء انخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 33.1 مليون دينار، وارتفاع المستوردات بمقدار 82.7 مليون دينار، خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، سجّل حجم التجارة الخارجية (الصادرات الوطنية مضافاً إليها المستوردات) ارتفاعًا مقداره 49.6 مليون دينار، مقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، ليبلغ 15,598.9 مليون دينار.

أبرز مؤشرات التجارة الخارجية
مليون دينار

	كانون ثاني - تموز			
	2023	معدل النمو (%)	2024	معدل النمو (%)
	القيمة	2023/2022	القيمة	2024/2023
التجارة الخارجية	15,549.4	-2.7	15,598.9	0.3
الصادرات الكلية	5,267.9	-0.1	5,366.0	1.9
الصادرات الوطنية	4,889.9	0.8	4,856.8	-0.7
المعاد تصديره	377.9	-9.7	509.2	34.7
المستوردات	10,659.5	-4.1	10,742.1	0.8
الميزان التجاري	-5,391.7	-7.8	-5,376.1	-0.3

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

أبرز الشركاء التجاريين للأردن
مليون دينار

	كانون ثاني - تموز		
	2023	2024	معدل النمو (%)
الصادرات الوطنية			
الولايات المتحدة الامريكية	1,114.3	1,292.9	16.0
السعودية	553.6	632.2	14.2
الهند	819.6	510.4	-37.7
العراق	313.5	470.1	50.0
الامارات	206.8	164.2	-20.6
فلسطين	144.4	142.6	-1.2
الصين	132.8	123.2	-7.2
المستوردات			
الصين	1,774.4	2,038.2	14.9
السعودية	1,467.7	1,643.5	12.0
الولايات المتحدة الامريكية	759.9	735.3	-3.2
الامارات	506.7	482.1	-4.9
الهند	670.4	428.0	-36.2
المانيا	337.5	390.7	15.8
مصر	279.0	365.6	31.0

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

الصادرات السلعيـــة

سجلت الصادرات الكلية للمملكة خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعًا نسبته 1.9% لتصل إلى 5,366.0 مليون دينار. وجاء ذلك محصلة لانخفاض الصادرات الوطنية بمقدار 33.1 مليون دينار (0.7%) لتصل إلى 4,856.8 مليون دينار، وارتفاع السلع المعاد تصديرها بمقدار 131.3 مليون دينار (34.7%) لتصل إلى 509.2 مليون دينار.

- **وبالنظر إلى تطورات أهم الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- انخفضت الصادرات من حامض الفوسفوريك بمقدار 199.4 مليون دينار (46.0%)، لتصل إلى 234.5 مليون دينار. وقد استحوذت الهند على ما نسبته 79.9% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- انخفضت الصادرات من البوتاس بمقدار 144.9 مليون دينار (34.1%)، لتصل إلى 279.7 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الهند ومصر والبرازيل على ما نسبته 42.8% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

أبرز الصادرات الوطنية السلعية خلال السبعة شهور الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
اجمالي الصادرات	**4,889.9**	**4,856.8**	**-0.7**
الملابس	**783.0**	**957.7**	**22.3**
الولايات المتحدة الامريكية	633.1	769.9	21.6
منتجات دوائية وصيدلية	**279.7**	**330.9**	**18.3**
السعودية	66.9	82.5	23.3
العراق	29.6	65.9	122.6
الجزائر	31.2	34.4	10.3
الفوسفات	**363.3**	**298.9**	**-17.7**
الهند	234.8	212.6	-9.5
اندونيسيا	46.1	49.6	7.6
الصين	0.0	13.0	-
الاسمدة	**202.1**	**287.0**	**42.0**
الولايات المتحدة الامريكية	42.5	83.0	95.3
العراق	7.1	47.4	-
البوتاس	**424.6**	**279.7**	**-34.1**
الهند	67.4	40.4	-40.1
مصر	37.0	40.0	8.1
البرازيل	37.5	39.2	4.5
حامض الفوسفوريك	**433.9**	**234.5**	**-46.0**
الهند	415.5	187.4	-54.9
الفواكة والمكسرات	**115.6**	**172.4**	**49.1**
السعودية	37.6	70.0	86.2
العراق	11.9	24.3	104.2
مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور	**133.1**	**153.2**	**15.1**
العراق	63.2	74.9	18.5
السعودية	29.2	35.3	20.9
ليبيا	18.1	16.4	-9.4

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفضت الصادرات من الفوسفات بمقدار 64.4 مليون دينار (17.7%)، لتصل الى 298.9 مليون دينار، وقد استحوذت أسواق كل من الهند وإندونيسيا والصين على ما نسبته (92.1%) من اجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من الملابس بمقدار 174.7 مليون دينار (22.3%)، لتصل إلى 957.7 مليون دينار. وقد استحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما نسبته 80.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من الأسمدة بمقدار 84.9 مليون دينار (42.0%)، لتصل إلى 287.0 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الأمريكية والعراق على ما نسبته 45.4% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفعت الصادرات من "الفواكه والمكسرات" بمقدار 56.8 مليون دينار (49.1%)، لتصل إلى 172.4 مليون دينار. وقد استحوذت كل من أسواق السعودية والعراق على ما نسبته 54.7% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.
- ارتفاع الصادرات من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 51.2 مليون دينار (18.3%)، لتصل إلى 330.9 مليون دينار. وقد استحوذت أسواق كل من السعودية والعراق والجزائر على ما نسبته 55.2% من إجمالي صادرات المملكة من هذه السلعة.

اهم السلع المصدرة
خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، بالمليون دينار

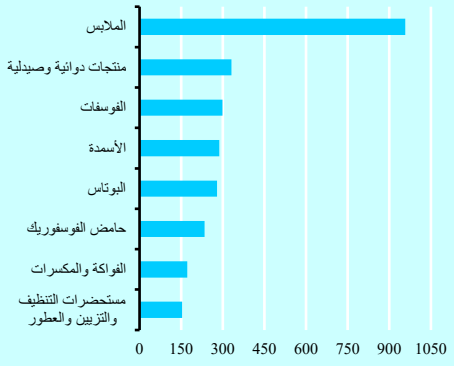

التوزيع الجغرافي للصادرات الوطنية،
خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024

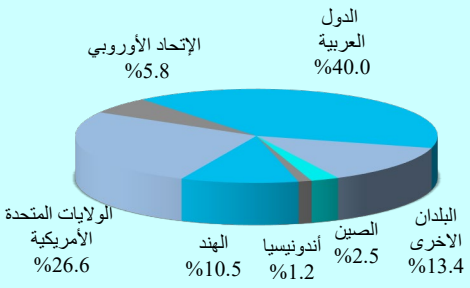

وعليه، استحوذت الصادرات الوطنية من الملابس و"منتجات دوائية وصيدلية" والفوسفات والأسمدة والبوتاس وحامض الفوسفوريك و"الفواكه والمكسرات" و"مستحضرات التنظيف والتزيين والعطور" خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024 على ما نسبته 55.9% من إجمالي الصادرات الوطنية، مقابل نسبة مماثلة خلال ذات الفترة من عام 2023. ومن جهة أخرى، استحوذت أسواق كل من الولايات المتحدة الامريكية والسعودية والهند والعراق والإمارات وفلسطين والصين على ما نسبته 68.7% من إجمالي الصادرات الوطنية خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع نسبة 67.2% خلال ذات الفترة من عام 2023.

المستـــوردات السلعيـــة

ارتفعـــت مســـتوردات المملكـــة خـــلال الســـبعة شـــهور الأولـــى مـــن عـــام 2024 بنســـبة 0.8% لتصـــل إلـــى 10,742.1 مليـــون دينـــار، مقابـــل انخفـــاض بنســـبة 4.1% خلال ذات الفترة من عام 2023.

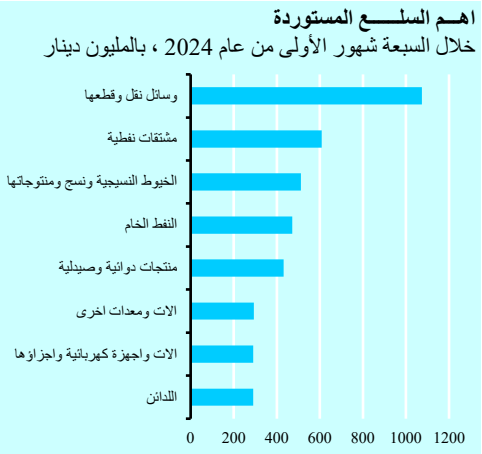

- **وبالنظر إلى تطورات أهم المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، بالمقارنة مع ذات الفترة من عام 2023، يلاحظ ما يلي:**

- ارتفاع مستوردات المملكة من "وسائل نقل وقطعها" بمقدار 204.2 مليون دينار (23.5%)، لتصل إلى 1,073.8 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية ما نسبته 69.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من النفط الخام بمقدار 95.0 مليون دينار (25.2%)، لتصل إلى 472.4 مليون دينار. وقد شكلت السعودية والعراق ما نسبته 100.0% من إجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من " خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها " بمقدار 71.9 مليون دينار (16.3%)، لتصل إلى 512.0 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتايوان وتركيا ما نسبته 75.1% من إجمالي المستوردات المملكة من هذه السلع.

- ارتفاع مستوردات المملكة من "منتجات دوائية وصيدلية" بمقدار 57.6 مليون دينار (15.4%)، لتصل إلى 431.6 مليون دينار، وقد شكلت أسواق كل من المانيا والولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا ما نسبته 35.9% من اجمالي مستوردات المملكة من هذه السلع.

أبرز المستوردات السلعية خلال السبعة شهور الأولى لعامي 2023 و2024، مليون دينار

	2023	2024	معدل النمو (%)
إجمالي المستوردات	**10,659.5**	**10,742.1**	**0.8**
وسائل نقل وقطعها	**869.6**	**1,073.8**	**23.5**
الصين	248.6	413.7	66.4
الولايات المتحدة الأمريكية	155.5	192.9	24.1
كوريا الجنوبية	157.4	134.3	-14.7
مشتقات نفطية	**783.9**	**609.1**	**-22.3**
السعودية	369.1	437.3	18.5
الهند	337.2	151.5	-55.1
الامارات	49.8	7.8	-84.3
خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها	**440.1**	**512.0**	**16.3**
الصين	199.2	270.9	36.0
تايوان	57.8	61.3	6.1
تركيا	47.5	52.3	10.1
النفط الخام	**377.4**	**472.4**	**25.2**
السعودية	296.8	369.6	24.5
العراق	80.6	102.8	27.5
منتجات دوائية وصيدلية	**374.0**	**431.6**	**15.4**
المانيا	51.8	67.1	29.5
الولايات المتحدة الأمريكية	41.7	51.2	22.8
سويسرا	35.0	36.7	4.9
الات ومعدات اخرى	**256.8**	**294.0**	**14.5**
الصين	105.4	121.2	15.0
الولايات المتحدةالامريكيه	12.0	35.6	196.7
ايطاليا	34.4	32.6	-5.2
الات واجهزة كهربائية واجزاؤها	**322.2**	**290.4**	**-9.9**
الصين	127.3	117.6	-7.6
تركيا	18.2	16.4	-9.9
اللدائن	**285.2**	**290.4**	**1.8**
السعودية	123.1	136.4	10.8
الصين	48.4	42.9	-11.4
الامارات	21.4	22.3	4.2

المصدر: دائرة الاحصاءات العامة.

- انخفاض مستوردات المملكة من المشتقات النفطية بمقدار 174.8 مليون دينار (22.3%)، لتصل إلى 609.1 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من السعودية والهند والإمارات ما نسبته 97.9% من إجمالي المستوردات من هذه السلع.

- انخفاض مستوردات المملكة من "الآلات والأجهزة الكهربائية وأجزاؤها" بمقدار 31.8 مليون دينار (9.9%) لتصل إلى 290.4 مليون دينار. وقد شكلت أسواق كل من الصين وتركيا ما نسبته 46.1% من إجمالي المستوردات من هذه السلعة.

التوزيع الجغرافي للمستوردات، خلال السبعة شهورالأولى من عام 2024

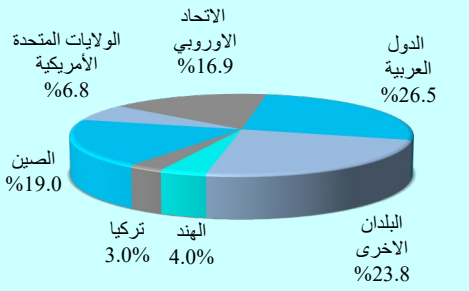

وعليه، استحوذت المستوردات من "وسائل نقل وقطعها" ومشتقات نفطية و"خيوط نسيجية ونسج ومنتوجاتها" والنفط الخام و"منتجات دوائية وصيدلية" و"آلات ومعدات اخرى" و"آلات وأجهزة كهربائية وأجزاؤها" واللدائن على ما نسبته 37.0% من إجمالي المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، مقارنة مع ما نسبته 34.8% خلال ذات الفترة من عام 2023. كما استحوذت أسواق كل من الصين والسعودية والولايات المتحدة الأمريكية والامارات والهند والمانيا ومصر على ما نسبته 56.6% من إجمالي المستوردات خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، مقابل 54.4% خلال ذات الفترة من عام 2023.

المعاد تصديره

شهدت السلع المعاد تصديرها خلال شهر تموز من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 21.6 مليون دينار (34.9%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، لتبلغ 83.5 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، فقد ارتفعت السلع المعاد تصديرها بمقدار 131.3 مليون دينار (34.7%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 لتبلغ 509.2 مليون دينار.

الميـزان التجـاري

شهد عجز الميزان التجاري خلال شهر تموز من عام 2024 ارتفاعًا مقداره 87.5 مليون دينار (10.3%)، مقارنة بذات الشهر من عام 2023، ليبلغ 936.2 مليون دينار. أما خلال السبعة شهور الأولى من عام 2024، فقد انخفض عجز الميزان التجاري بمقدار 15.6 مليون دينار (0.3%) مقارنة بذات الفترة من عام 2023 ليبلغ 5,376.1 مليون دينار.

إجمالي تحويلات العاملين في الخارج

ارتفعت حوالات العاملين خلال الثمانية شـــهور الأولى من عام 2024 بمقدار 55.9 مليون دينار أو ما نســبته 3.5%، مقارنة بذات الفترة من عام 2023، لتصـــل إلى 1,661.4 مليون دينار.

الســفر

مقبوضات

شـهدت مقبوضـات السـفر خلال الثمانية شـهور الأولى من عام 2024 انخفاضًـا بنسـبة 3.7% لتصل إلى 3,515.1 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

مدفوعات

شهدت مدفوعات السفر خلال الثمانية شهور الأولى من عام 2024 ارتفاعاً بنسبة 3.0% لتصل إلى 983.9 مليون دينار، مقارنة بذات الفترة من عام 2023.

ميزان المدفوعات

تشير البيانات الأولية المتعلقة بتطورات ميزان المدفوعات خلال النصف الأول من عام 2024 إلى ما يلي:

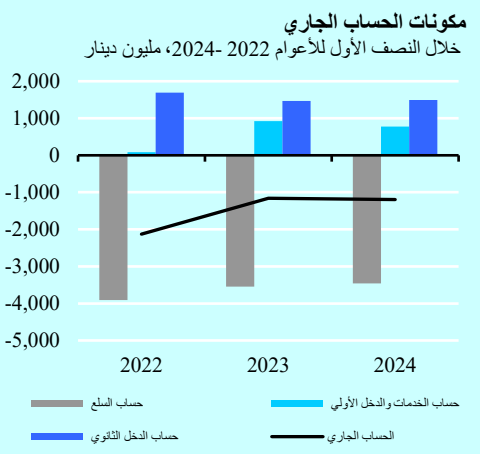

- تسجيل الحساب الجاري لعجز مقداره 1,198.0 مليون دينار (6.8% من GDP) بالمقارنة مع عجز مقداره 1,160.0 مليون دينار (6.9% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. أما باستثناء المنح، فقد ارتفع عجز الحساب الجاري ليبلغ 1,465.1 مليون دينار (8.4% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2024، مقارنة مع عجز مقداره 1,372.2 مليون دينار (8.2% من GDP) خلال النصف الأول من عام 2023. وقد جاء ذلك محصلة للآتي:

  - انخفاض العجز في حساب السلع للمملكة بمقدار 84.6 مليون دينار (2.4%) ليصل إلى 3,462.8 مليون دينار، مقارنة مع عجز مقداره 3,547.4 مليون دينار.
  - انخفاض وفر حساب الخدمات بمقدار 206.0 مليون دينار ليصل الى ما مقداره 991.3 مليون دينار، مقارنة مع وفر مقداره 1,197.3 مليون دينار.
  - تسجيل حساب الدخل الأولي عجز بلغ 218.1 مليون دينار مقارنة مع عجز بلغ 275.6 مليون دينار، ويعود ذلك بشكل رئيس لانخفاض عجز صافي دخل الاستثمار ليبلغ 317.2 مليون دينار، مقابل عجز بلغ 373.3 مليون دينار، وارتفاع صافي وفر تعويضات العاملين بمقدار 1.4 مليون دينار ليصل إلى 99.1 مليون دينار.

- تسجيل حساب الدخل الثانوي وفر مقداره 1,491.6 مليون دينار، مقابل وفر مقداره 1,465.7 مليون دينار. وقد جاء ذلك نتيجة ارتفاع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاع العام (المنح الخارجية) بمقدار 54.9 مليون دينار، ليبلغ 267.1 مليون دينار، وتراجع صافي وفر التحويلات الجارية للقطاعات الأخرى بمقدار 29.0 مليون دينار، ليصل إلى 1,224.5 مليون دينار.

- أمّا بخصوص المعاملات الرأسمالية والمالية مع العالم الخارجي، فقد سجل الحساب الرأسمالي خلال النصف الأول من عام 2024، تدفقاً للداخل مقداره 15.0 مليون دينار، مقارنة مع تدفق مماثل بالاتجاه والمقدار خلال النصف الأول من عام 2023. في حين سجل الحساب المالي صافي تدفق للداخل مقداره 951.8 مليون دينار مقارنة مع صافي تدفق للداخل مقداره 1,347.8 خلال النصف الأول من عام 2023، ويعود ذلك إلى ما يلي:
  - سجّل اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد الى المملكة تدفقاً للداخل بلغ 412.8 مليون دينار، مقارنة مع تدفق للداخل مقداره 396.0 مليون دينار.
  - تسجيل استثمارات الحافظة صافي تدفق للخارج مقداره 113.7 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 768.8 مليون دينار.
  - تسجيل الاستثمارات الأخرى لصافي تدفق للداخل بلغ 807.2 مليون دينار، مقارنة مع صافي تدفق للداخل بلغ 90.4 مليون دينار.
  - ارتفاع الأصول الاحتياطية للبنك المركزي بمقدار 98.6 مليون دينار، مقارنة مع انخفاض مقداره 161.1 مليون دينار.

وضع الاستثمار الدولي

أظهر وضع الاستثمار الدولي (والذي يمثل صافي رصيد المملكة من الأصول والخصوم المالية الخارجية) في نهاية النصف الأول من عام 2024 التزاماً نحو الخارج بلغ 38,107.9 مليون دينار، مقارنة مع مستواه في نهاية عام 2023 والبالغ 38,077.6 مليون دينار. ويعود ذلك إلى ما يلي:

- ارتفاع رصيد الأصول الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والأصول المالية) لكافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 700.5 مليون دينار، مقارنة مع رصيدها في نهاية عام 2023 ليصل إلى 22,523.1 مليون دينار وقد جاء ذلك، بشكل رئيس، محصلة لارتفاع الأصول الاحتياطية بمقدار 412.8 مليون دينار، وارتفاع النقد والودائع لدى البنوك المرخصة في الخارج بمقدار 241.5 مليون دينار، وانخفاض رصيد الائتمان التجاري للقطاعات الأخرى في الخارج بمقدار 18.8 مليون دينار.

- ارتفاع رصيد الخصوم الخارجية (رصيد المطالبات والالتزامات والخصوم المالية) على كافة القطاعات الاقتصادية المقيمة في المملكة في نهاية النصف الأول من عام 2024 بمقدار 730.8 مليون دينار عن مستواه المسجل في نهاية عام 2023 ليبلغ 60,631.0 مليون دينار. ويعزى ذلك إلى التطورات الآتية:

- ارتفاع رصيد ودائع غير المقيمين لدى الجهاز المصرفي بمقدار 460.9 مليون دينار لتصل الى 11,148.2 مليون دينار (ارتفاعها بمقدار 491.1 مليون دينار للبنوك المرخصة، وانخفاضها بمقدار 30.2 مليون دينار للبنك المركزي).
- ارتفاع الرصيد القائم لقروض الحكومة، طويلة الأجل، بمقدار 277.0 مليون دينار ليصل الى 7,812.7 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد صافي الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة بمقدار 214.8 مليون دينار، ليبلغ 28,283.8 مليون دينار.
- ارتفاع رصيد الائتمان التجاري، لغير المقيمين، بمقدار 53.7 مليون دينار ليصل إلى 1,005.5 مليون دينار.
- انخفاض رصيد استثمارات الحافظة في المملكة بمقدار 326.4 مليون دينار لتبلغ 7,468.2 مليون دينار.
- انخفاض رصيد قروض القطاعات الأخرى، طويلة الأجل، بمقدار 50.7 مليون دينار ليصل إلى 1,838.0 مليون دينار.